

Determinants of social enterprise development in Algeria

Goudjil mohammed¹

¹ Lecturer, Department of Accounting and Finance, University of Kassdi Merbah and Ouargla, Algeria,

goudjil.mo@univ-ouargla.dz.

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 31/08/2020

Accepted: 09/11/2020

Online: 27/12/2020

Keywords:

social

entrepreneurship,

development,

social innovation

JEL Code: M13, Q17

ABSTRACT

Social entrepreneurship is considered one of the modern concepts in the economic field, and given its economic and social importance at the same time, studies and research have directed to address the concepts and dimensions of this concept, and most studies summarize that social entrepreneurship is innovative projects that have a social dimension, which means the imposition of social responsibility On economic activities, which makes the economy more humane by focusing on various fields (health, education, employment, finance, ...). Nevertheless, this phenomenon, its forms, importance and reality in Algeria is still an unknown phenomenon and is witnessing slow growth.

Through this contribution, we will try to shed light on the concepts and dimensions of social entrepreneurship, the pathways for developing this field, its benefits, and the most important determinants for the development of this trend in Algeria.

محددات تنمية المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر

محمد قوجيل¹

¹ أستاذ محاضر أ، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، goudjil.mo@univ-ouargla.dz.

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 31/08/2020

تاريخ القبول: 09/11/2020

تاريخ النشر: 27/12/2020

الكلمات المفتاحية

المقاولاتية الاجتماعية

التنمية

الابتكار الاجتماعي

JEL Code: M13, Q17

الملخص

تعتبر المقاولاتية الاجتماعية من المفاهيم الحديثة في الحقل الاقتصادي، وبالنظر إلى أهميته الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد، توجهت الدراسات والأبحاث إلى تناول مفاهيم وأبعاد هذا المفهوم، وتلخص معظم الدراسات أن المقاولاتية الاجتماعية هي المشاريع الابتكارية التي لها بعد اجتماعي، مما يعني إضفاء المسؤولية الاجتماعية على النشاطات الاقتصادية مما يجعل الاقتصاد أكثر إنسانية من خلال التركيز على مجالات مختلفة (الصحة، التعليم، العمالة، والتمويل، ...)، وبالرغم من ذلك لا تزال هذه الظاهرة، أشكالها وأهميتها وواقعها في الجزائر ظاهرة غير معروفة وتشهد نموا بطيئا. سوف نحاول من خلال هذه المساهمة البحثية تسليط الضوء على مفاهيم وأبعاد المقاولاتية الاجتماعية ومسارات تطوير هذا المجال و فوائده وأهم العوامل المحددة لتنمية هذا التوجه في الجزائر.

- مقدمة:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع كانت المقاولاتية الاجتماعية بشكل متزايد سواء من خلال الأبحاث والدراسات أو التغطية الإعلامية الواسعة، حيث يسعى رواد الأعمال الاجتماعيون إلى استجابات مبتكرة للمشاكل التي يعاني منها أفراد المجتمع وتسهيل الحياة الاجتماعية، فالدافع الرئيسي للمقاولين الاجتماعيين هو خلق قيمة اجتماعية مع ضمان الاستدامة الاقتصادية لمشاريعهم، فالربحية المالية لم تعد غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأثر الاجتماعي، على عكس الشركات المؤسسات الكلاسيكية.

إن رسالة المقاولاتية الاجتماعية وفقاً لـ COFIDES (2007) بسيطة:

"لا ينبغي أن يكون "الاقتصاد" استغلالاً، عدم المساواة أو أنانية، بل وسيلة فعالة وقوية في خدمة الإنسان وتطوره، وبالمثل، فإن "الاجتماعية" لا ينبغي أن يكون "البؤس أو" الأعمال الصالحة"، ولكن ما يخلق الروابط، التضامن والعمل الجماعي". وبذلك يكون المقاولين الاجتماعيين قادرين على لعب دور أساسي في مكافحة الهشاشة وجميع أشكال التهميش، تثمين وتنمية المناطق، وخلق فرص العمل، والحفاظ على البيئة وتعزيز التماسك الاجتماعي. (ASLI & SLITINE, 2013)

هناك عدة مقاولين بارزين يعتبرون رواد المقاولاتية الاجتماعية مثل Bill DRAYTON، خريجو McKinsey ومؤسس Ashoka، الرابطة الدولية لتعزيز المقاولاتية الاجتماعية العاملة حالياً في ما يقرب من 70 دولة؛ محمد يونس، مؤسس بنك غرامين، الذي يوفر التمويل للسكان الفقراء أو David GREEN، مؤسس مشروع "التأثير" الذي عالج مشكلة إعتام عدسة العين في البلدان النامية بالإضافة إلى قضايا صحية أخرى.

ومع ذلك، أهميته، فإن المقاولاتية الاجتماعية يعتبر مفهوماً جديداً وغير معروف في الجزائر من حيث مفهومه، خصائصه، أهميته، وإمكانية استخدام هذه الورقة البحثية الإجابة عن التساؤلات التالية:

ما هي المقاولاتية الاجتماعية؟ ما الذي يميز المقاولاتية الاجتماعية عن المقاولاتية الكلاسيكية؟ كيف ينظر إلى المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر؟ وما هي العوامل التي من شأنها أن تؤثر على تنمية هذا "النموذج الاقتصادي" في الجزائر؟

للإجابة على هذه التساؤلات تم الاعتماد على منهجية وصفية، تركز على مراجعة الأدبيات النظرية التي سوف توفر لنا بعض الإجابات خاصة على السؤالين الأولين بالإضافة إلى استشراف مختلف التحديات التي تواجه تنمية المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر.

1- المقاولاتية الاجتماعية: النشأة، التعريف والخصائص:

ظهرت المقاولاتية الاجتماعية كمفهوم جديد في إطار البحث عن تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات وذلك من خلال السعي لحل المشكلات وتلبية الحاجات الاجتماعية انطلاقاً من خلال ممارسات اقتصادية، إلى أن وضع تعريف دقيق وتحديد مميزات هذا المفهوم لم يتحقق بعد بسبب حداثة الأبحاث في هذا المجال.

1-1- تعريف المقاولاتية الاجتماعية:

تعتبر المقاولاتية الاجتماعية موضوعاً فرعياً عن مجال المقاولاتية، وبالتالي فهي تواجه نفس المراحل ونفس نقاط الضعف التي واجهها هذا الأخير في أيامها الأولى، أي أن البحث في مجال المقاولاتية الاجتماعية عرف نفس المراحل المتعلقة بالإطار التصوري النظري لمجالها الأصلي "المقاولاتية"، لذلك، حتى إذا كان مجال المقاولاتية يعاني من عدم وجود نموذج موحد على الإطلاق، فقد تقدمت الأبحاث منذ ذلك الحين وأصبحت هناك العديد من النماذج المفسرة لهذا المجال البحثي (SOPHIE BACQ, PROF. FRANK JANSSEN).

لم ينشأ مفهوم المقاولاتية الاجتماعية إلا منذ التسعينيات من القرن الماضي في أوروبا، وتحديداً في إيطاليا التي وضعت في عام 1991 قانوناً لتنظيم التعاونيات الاجتماعية من أجل تلبية الاحتياجات التي لم يتم الوفاء بها، أو تحسين الخدمات العامة السيئة، و في سنة 1993 أطلقت من كلية هارفارد للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية ما سمي "مبادرة المشاريع الاجتماعية" (CODES، 2007).

ومن خلال مراجعة الأدبيات يلاحظ أن لهذا مفهوم لا يزال في طور البناء بحيث لا يوجد اليوم تعريف موحد يتفق عليه جميع الفاعلين لهذا المفهوم، سوف نحاول في هذا الجزء التمييز بين منهجين رئيسيين: النهج الأمريكي الذي يركز أكثر على شخصية المقاول الاجتماعي، والنهج الأوروبي الذي يركز بدلاً من ذلك على بعض خصائص المؤسسة الاجتماعية.

فيما يلي عرض لبعض التعريفات التي الأساسية التي تم نشرها على لهذا المفهوم:

ينقسم المصطلح إلى شقين: الجانب الأول من المفهوم "المقاولاتية"، يتوافق مع إطلاق المشاريع التجارية وخلق قيمة من طرف المقاولين والمجتمع (Peredo et McLean, 2006; Sullivan Mort et al., 2003)، وذلك من خلال الابتكار لاقتناص الفرص الاستثمارية وتعبئة الموارد المتاحة لها لتحقيق أهداف محددة.

الشق الثاني من المصطلح هو "الاجتماعية" (Brickerhoff, 2000; Tan, Williams et Tan, 2005; Ulhoi, 2005) الذي يمثل العنصر المركزي الذي يميز المقاولاتية الاجتماعية عن المقاولاتية التقليدية، فهو الذي يعطي للمفهوم خصوصيته، فالمؤسسات الاجتماعية لها دوراً مهم في التغيير الاجتماعي من خلال تركيزها بشكل أساسي على حل مشاكل اجتماعية محددة، ولا يكون ذلك مجرد ثانوية. (Brouard, Larivet, & Sakka, 2010)

ترى المؤسسة الأمريكية Ashoka ، أن: "المقاولون الاجتماعيون هم الأفراد الذين يقدمون حلولاً مبتكرة لأكثر المشاكل الاجتماعية أهمية لمجتمعنا، إنهم أناس طموحون، مثابرون، يعالجون القضايا الاجتماعية الكبرى ويقترحون أفكاراً جديدة يمكن أن تحدث التغيير على أوسع نطاق".

يمكن أن نلاحظ أن هذا التعريف يركز بشكل كبير على إمكانيات التغيير والابتكار من طرف المقاول الاجتماعي الذي يعتبر "صانع التغيير"، أي أنه فرد استثنائي متحفز لتغيير الحالات والمواقف غير المرضية، وهو قادر على تحقيق حلول عملية وفعالة ومستدامة.

الهدف الأساسي من الابتكار هو تحسين الظروف المعيشية لبعض الفئات من الناس، والابتكار يمكن أن يأخذ أشكالاً مختلفة: منتج جديد أو خدمة جديدة، تعديل منتجات أو خدمات معينة، تكون مخصصة عادة للمستهلكين الميسورين، وفي متناول السكان الفقراء ، وهو ما يشكل مبدأ قاعدة الهرم (BOP)؛ نموذج جديد لإدارة الموارد ، وسيلة جديدة للتمويل، إلخ.

أما Hewitt P (المذكورة في Defourny 2011)، وزير التجارة والصناعة السابق في الحكومة البريطانية (2002) فقد اقترح التعريف التالي: "المؤسسة الاجتماعية هو نشاط تجاري له أهداف اجتماعية بشكل أساسي حيث يتم إعادة استثمار الفائض وفقاً لهذه الأغراض في هذا النشاط أو في المجتمع، بدلاً من البحث فقط عن تعظيم أرباح المساهمين أو المالكين".

واعتمدت جمعية تنمية المقاولاتية الاجتماعية (CODES) تعريف التالي: "المؤسسات ذات الأغراض الاجتماعية أو المجتمعية أو البيئية ذات الربح المحدود تسعى إلى إشراك المتعاملين أصحاب المصلحة في حوكمتها".

بالنسبة إلى Barthélémy A. et Slitine R. (2011) ، "المقاولاتية الاجتماعية تغطي الكل المبادرات الاقتصادية التي تكون أهدافها الرئيسية اجتماعية أو بيئية، والتي تعيد استثمار غالبية أرباحها لصالح هذه المهمة. "

إن دراسة هذه التعريفات الثلاثة التي لها نقاط مشتركة معينة وتكمل بعضها البعض تساعد لتبسيط الضوء على الخصائص الرئيسية للمؤسسة الاجتماعية، وهي:

- منظمة مستقلة، يقوم بإنشائها شخص واحد أو أكثر؛
- وجود مهمة اجتماعية أو بيئية رئيسية (والتي نلخصها في المفهوم الاجتماعي)؛
- الهدف الاجتماعي أكبر أو مساوٍ على الأقل للهدف الاقتصادي؛
- تعتبر مقارنة تطوعية للتنمية المستدامة ؛
- الاستخدام الاجتماعي للعوائد ينشأ عن النشاط الإنتاجي، أرباح وزعت ضئيلة أو معدومة، بسبب إعادة استثمارها للهدف الاجتماعي؛

- الربحية هي مجرد وسيلة وليست غاية في حد ذاتها؛
- التركيز على الابتكار الاجتماعي ؛
- اختيار طريقة إدارة تشاركية، لا تستند إلى ملكية رأس المال.

ويمكن توضيح المقاولاتية الاجتماعية من خلال النموذج الذي اقترحه كل من (2010, Brouard, Larivet, et Sakka) (أنظر الملحق رقم 1)

يبين (الملحق رقم 1) نموذجًا تصوريًا لتفسير مفهوم المقاولاتية الاجتماعية، فمؤسسات المقاولاتية الاجتماعية هي مؤسسات تمزج بين الهدف الاجتماعي والهدف الاقتصادي الربحي، إلا أن السمة الاجتماعية لهذه المؤسسات هي الغالبة لأنها العنصر الأساسي الذي يميز هذه المؤسسات (Tan et al.، 2005، Ulhoi، 2005). ويقوم ذلك على وجود حاجيات اجتماعية ووجود مقاولين اجتماعيين يقومون باكتشاف هذه الفرص واستغلالها من خلال قدرتهم امتلاكهم للرؤية المقاولاتية وقدرتهم على الابتكار في سبيل تلبية هذه الحاجيات الاجتماعية (2003 Sullivan Mort et al).

1-2- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المسؤولية الاجتماعية والمقاولاتية الاجتماعية، ما الاختلافات؟

تستخدم مصطلحات الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني في بعض الأحيان بشكل منفصل، ولكنها تترجم حقائق مماثلة نسبياً ويصعب تمييزها، و يمكن تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (ESS) على أنها مجموعة من الإجراءات والأنشطة والسياسات التي تهدف في المقام الأول إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية للمجتمع ككل وخاصة أولئك المحرومين أو الضعفاء، فهي تعتبر "القطاع الثالث" الذي يتميز عن القطاع العام والشركات الخاصة الهادفة للربح، وهي تشمل الجمعيات، التعاونيات، التعاضديات، .. وحاليا تعتبر المقاولاتية الاجتماعية جزءا من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال استغلال روح المخاطرة والابتكار في تلبية الحاجيات الاجتماعية.

ويعتبر الابتكار الاجتماعي أساس المقاولاتية الاجتماعية التي لا تتحقق ألا بوجوده، حيث عرف كل من A. and (2012) Nicholls Murdock في كتابهم حول الابتكار الاجتماعي سنة 2012 أنهما يفضلان تعريف الابتكار الاجتماعي بطريقة بسيطة وقصيرة وتعريف هذا المجال من خلال ارتباطه بالابتكارات ذات الطبيعة الاجتماعية سواء في غايتها أو وسائلها، وبعبارة أخرى فالابتكار الاجتماعي يغطي الأفكار الجديدة مثل (المنتجات والخدمات والنماذج) المعترف بها اجتماعيا والتي تلبي الاحتياجات الاجتماعية وإيجاد علاقات اجتماعية جديدة أو تعاونيات، التي تعتبر جيدة لتعزيز قدرة المجتمع على العمل.

ويعرف كل من Westley and Antadze عام 2009 الابتكار الاجتماعي بأنه عملية معقدة من تقديم المنتجات والعمليات والبرامج التي تحدث تغييرات أساسية في الروتين الأساسي، والموارد وتدفقات السلطة والمعتقدات داخل النسق الاجتماعي الذي يحدث فيه، أي أنه عملية أساسية ومخططة للتغيير الاجتماعي المنشود (محمد جابر عباس، 2017).

وحسب CODES (2007) ، يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني SSE من جهة والمقاولاتية الاجتماعية من ناحية أخرى مستويان متميزان ومتكاملان، في الواقع، إذا كان الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني يعكس رؤية سياسية وقانونية أكثر، تعتبر المقاولاتية قراءة أكثر واقعية وأكثر تركيزاً على المبادرات الخلاقة للثروة، إلا أن الاثنان يشتركان في نظرتهم لممارسة الأعمال التي تقوم على التركيز على خدمة المجتمع وعلى أولوية التأثير الاجتماعي على تحقيق الأرباح.

بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية تعكس بشكل أساسي التزام الشركة الطوعي مع الأخذ في الحسبان حقوق ومصالح وتوقعات أصحاب المصلحة، فقد عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الأفراد بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد". (منظمة العمل العربية، 2018، ص 09).

وعرفها الاتحاد الأوروبي على أنها "مفهوم تقوم بمقتضاه مؤسسات القطاع الخاص بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي" (منظمة العمل العربية، 2018، ص 09).

لذلك تختلف المؤسسات الاجتماعية بشكل أساسي عن المؤسسات المسؤولة اجتماعياً من حيث الغرض الاجتماعي و/أو طريقة التسيير، فالمؤسسات المسؤولة اجتماعياً هي مؤسسات اقتصادية هدفها الأساسي تعظيم الربح وتمثل الأهداف الاجتماعية فيها أهداف طوعية وأخلاقية تجاه المجتمع المحيط بها، بينما تهدف المقاولاتية الاجتماعية إلى تلبية الحاجات الاجتماعية وتحقيق الرفاهية للأفراد لهدف أساسي والأرباح تعتبر أداة تستعملها للاستمرار في سبيل تحقيق هذا الهدف.

1- ومن وجهة نظر أخرى فإن برامج المسؤولية الاجتماعية هي برامج تطوعية تقوم بها المؤسسات لاقصادية لخدمة المجتمع المحيط بها دون تحقيق عوائد مادية من ذلك، بينما تسعى المقاولاتية الاجتماعية إلى تنفيذ مشاريع ربحية تخدم قضايا اجتماعية، وعادة ما يقوم بها أفراد من داخل المجتمع لديهم وعي وشعور بالمسؤولية تجاه قضايا المجتمع (ابن سعيد، بن سعد، 2014، ص 73-100).

وللتعمق أكثر في مفهوم ومميزات المقاولاتية الاجتماعية نحاول تبسيط ذك من خلال إجراء مقارنة بين هذه الأخيرة والمقاولاتية الكلاسيكية فيما يلي.

2- مقارنة بين المقاولاتية الكلاسيكية والمقاولاتية الاجتماعية:

إذا كانت المؤسسات الكلاسيكية والمؤسسات الاجتماعية تشترك في ضرورة أن يكون المشروع الاقتصادي قابل للاستمرار، فإنها تختلف على الأقل في هدف كل واحد منهما، منطقتها وطريقة قياس أدائها.

الدافع الرئيسي للمقاول الاجتماعي والمقاول التقليدي ليس الثروة/ المالية وهذا هو الحال بالنسبة للمقاول التقليدي، إلا أن المقاول الأول اجتماعي أكثر، فهو محفز أكثر لتحقيق العدالة الاجتماعية، عدم قبول التهميش والإقصاء الاجتماعي وكذلك الرغبة في تغيير الوضع غير المقبول، فالهدف الاجتماعي يعتبر حاجة مهمة أيضا مثل الهدف الاقتصادي.

تعمل المؤسسة الكلاسيكية عادة في منطق تنافسي، وبالتالي فيجب أن تكون قادرة من أجل البقاء في بيئة ديناميكية بشكل عام ويجب السعي باستمرار نحو تحقيق المزايا التنافسية، جميع العمليات المنفذة فيها موجهة نحو السوق وتهدف إلى الحفاظ أو حتى زيادة حصتها في السوق، أما بالنسبة للمؤسسة الاجتماعية فيحكمها أولا منطق الشراكة والتكامل، كما نلاحظ أيضًا أن لديها إمكانية الاستفادة من المتطوعين والمتعاونين، وهو نوع من موارد التمويل بالنسبة لها، لكنها ما زالت تواجه نفس تحديات إدارة الموارد البشرية: جذب وتعبئة والاحتفاظ بها.

بالنسبة لقياس الأداء فإنه يتم على نطاق أوسع بالنسبة للشركة الاجتماعية، فبالإضافة إلى الربحية المالية، يتم أيضًا تقييم التأثير الاجتماعي.

والجدول (الملحق 2) يبين المقارنة بين المؤسسة التقليدية والمؤسسة الاجتماعية بناء على عدة معايير.

هناك أيضًا تمييز بين المؤسسة الاجتماعية والمقاول الاجتماعي، المقاول الاجتماعي هو الشخص أو المجموعة من الأشخاص الذين يعملون كمحفز للمشروع الاجتماعي ويستفيدون من مهاراته في تنظيم المشاريع للنهوض بالمشاريع الاجتماعية، فالمقاولون ليسوا أشخاصا عاديين وفقًا للمعايير المعتادة الاقتصاد (Elkington et Hartigan, 2008) ؛ فهم يقومون بمخاطرة لا يتحملها الآخرون ليس لأنهم يؤمنون إيمانًا راسخًا بقدرة الجميع على المساهمة في التنمية ويفضلون ابتكار حلول مبتكرة بدلاً من الاستسلام للإجراءات البيروقراطية التي تعيق التغيير الاجتماعي، فهم يمتلكون الصبر، البصيرة ، طموح والجرأة على تصور مصادر الربح حيث يعتبر السوق غير فعال، كما يتميز المقاولون الاجتماعيون بالجمع بين التفكير الاقتصادي والاجتماعي، ويجرؤون على تنفيذه، فهم يحاولون تغيير العالم من حولهم لتناسب مع معتقداتهم المتناقضة. (Bornstein, 2007; Elkington et Hartigan, 2008).

يبين الجدول (الملحق رقم 3) باختصار مقارنة بين المقاولين الاجتماعيين و المقاولين الاقتصاديين (أو التقليديين)، من خلال مجموعة من الأبعاد تتمثل في: نقاط القوة، التركيز، المنظور الزمني، نطاق المنتجات والخدمات، الفوائد والمخاطر والحاجة للاستقلالية.

يتضح الاختلاف بين المقاول الاجتماعي والمقاول الكلاسيكي والذي يركز بالدرجة الأولى على اختلاف الغاية من النشاط الاقتصادي ، فهي غاية اجتماعية بالنسبة للأول وربحية بالنسبة للثاني وهذا ينعكس على طريقة العمل، نطاق المنتجات والخدمات، البعد الزمني، المخاطر، استغلال الأرباح ومستوى الاستقلالية.

3- العوامل المحددة في تنمية المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر:

يواجه القائمون على تنمية المقاولاتية الاجتماعية العديد من التحديات، يختلف تأثيرها حسب البلد، إلا أنها موجودة في كل دول العالم، وتتمثل أهم التحديات التي تعرقل مسار المقاولاتية الاجتماعية الإطار القانوني، البنى التحتية الداعمة، دعم الابتكار الاجتماعي، التمويل، التدريب، الترويج ومعايير تقييم المقاولاتية الاجتماعية (Brouard, Larivet, & Sakka, 2012).

3-1- الإطار القانوني:

يمثل الإطار القانوني تحديا كبيرا في تطوير المقاولاتية الاجتماعية لأن الأشكال القانونية للمؤسسات الاقتصادية أو الاجتماعية بشكلها الحالية لا يمكن أن تتكيف بشكل كامل مع مؤسسات المقاولاتية الاجتماعية. يستخدم المقاولون الاجتماعيون حاليا إما النموذج الكلاسيكي للأعمال للمؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح، أو شكل الجمعيات والمؤسسات والتعاونيات والمنظمات غير الهادفة للربح و/أو الإدارة التشاركية بينهما، وكل من هذه الأشكال له مزاياه وعيوبه من حيث الفرص الاقتصادية وبساطة إدارتها، حيث أن إيجاد الشكل القانوني الصحيح الذي يضمن إمكانية متابعة كلا الهدفين الاقتصادي والاجتماعي الذي تحدده المقاولاتية الاجتماعية يبدو مسألة معقدة، ومع ذلك، ظهرت قوانين محددة، على وجه الخصوص في أوروبا، على سبيل المثال مع شركات الأغراض الاجتماعية (بلجيكا)، التعاونيات الاجتماعية (إيطاليا)، الشركات تعاونيات المصالح الجماعية (فرنسا)، لكنها لم تحقق بعد نجاحات كبيرة، ففي فرنسا، في عام 2009، لم يكن هناك سوى 144 اتفاقية في هذا الإطار، حيث غالبا ما يظهر صراع المصالح، وإشكالية تكيف هذه المؤسسات المقاولاتية الاجتماعية مع السياسة الضريبية المطبقة (H. Sibille, 2008)، وفي الجزائر لا تميز القوانين المطبقة بين مختلف نشاطات الجمعيات الاجتماعية حيث يتم التعامل مع الجمعيات المنتجة والجمعيات غير المنتجة كجمعيات الفلكلور بنفس القوانين مما يصعب تنمية المقاولاتية الاجتماعية.

3-2- دعم البنية التحتية:

بالرغم من امتلاك الجزائر عدد كبير من الهيئات والبرامج التي يمكن من خلالها تنمية المقاولاتية الاجتماعية إلا أنها لم تحقق الفعالية المطلوبة لحد الآن، خاصة في وجود وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المجتمع، وكالة التنمية الاجتماعية، جهاز القرض المصغر، وجود صندوق الزكاة التابع لوزارة الشؤون الدينية، حيث تتكفل وزارة التضامن من خلال مديرياتها في كل ولاية بمواجهة المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الفئات الهشة في المجتمع وذلك من على مستويين:

بالنسبة للنشاط الاجتماعي (موقع وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المجتمع، 2020):

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم في الميادين المرتبطة بنشاطات النشاط الاجتماعي،
 - وضع، بالاتصال مع السلطات المحلية، جهاز إعلامي يتعلق بتقويم الحاجات في مجال النشاط الاجتماعي وإحصاء الفئات المحرومة والأشخاص في حالة الإعاقة،
 - تنظيم جهاز تسيير المساعدة الاجتماعية للدولة،
 - تأطير تطبيق جهاز المساعدة والدعم المباشرين لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة و/أو المعوقة،
 - السهر على تطبيق تدابير وبرامج الحماية والتربية والتعليم المتخصص والتكفل بكل فئات الأشخاص المعوقين،
 - تنفيذ جميع التدابير التي من شأنها ترقية نشاطات الإدماج والاندماج المدرسي والاجتماعي والمهني للأشخاص المعوقين وتميئتها،
 - السهر على متابعة برامج التكوين التي تبادر بها الإدارة المكلفة بالنشاط الاجتماعي والتضامن الوطني،
 - تنسيق السير البيداغوجي والإداري للمؤسسات المتخصصة وتقييمه ومراقبته،
 - تطوير برامج المساعدة وإعانة الأشخاص في وضع صعب، لا سيما النساء في وضع صعب وتنفيذها،
 - السهر على تنفيذ تدابير الاستعجال الاجتماعي وما بعد الاستعجال الموجهة للفئات الاجتماعية في وضع صعب،
 - تنفيذ، بالاتصال مع القطاعات المعنية، برامج وتدابير المساعدة والدعم الموجهة للعائلات المحرومة، إعداد البطاقة الاجتماعية للولاية وتحيينها،
 - ضمان، بالتنسيق مع المؤسسات المعنية، وفي إطار الإجراءات المعمول بها، متابعة العمليات المخططة في مجال إنجاز المشاريع والهياكل التابعة لقطاع التضامن الوطني وتهيئتها وتجهيزها،
 - تنظيم نشاطات الإعلام والاتصال المتعلقة ببرامج وأجهزة المساعدة والإعانة الاجتماعية وتميئتها، وضع، على المستوى الولائي، نظام إعلام وتسيير البرامج التي تطورها الإدارة المكلفة بالنشاط الاجتماعي والتضامن الوطني،
 - السهر على توفير الوسائل الضرورية وهياكل التكفل بالأطفال المحرومين من العائلة العمومية والخاصة وضمان متابعتها ومراقبتها والعمل على إعادة إدماجهم الاجتماعي والعائلي،
 - السهر على وضع الوسائل الضرورية لاستقبال الأطفال المراهقين في وضع اجتماعي صعب و/أو في خطر معنوي والتكفل بهم.
- أما بالنسبة للتضامن الوطني (موقع وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المجتمع، 2020):

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم في الميادين المرتبطة بنشاطات التضامن الوطني،
- تأطير برامج التضامن الوطني الموجهة للفئات الاجتماعية المحرومة وتنشيطها وتنسيقها وتقييم تنفيذها وقياس أثرها،
- تشجيع كل التدابير التي من شأنها ترقية التعبير عن التضامن الوطني من خلال الهبات والوصايا وتأطيرها،
- تحديد، بالاتصال مع القطاعات المعنية، الاحتياجات في مجال التضامن الوطني وتقييمها،
- تنظيم توزيع المعلومات المتعلقة بالبرامج المحلية للتضامن،

- السهر على التسيير العقلاني للممتلكات والسير الحسن للهياكل التابعة للقطاع، لاسيما تلك الموضوعة تحت تصرف الحركة الجمعوية التي تنشط في ميدان اختصاص القطاع بما فيها دور الجمعيات،
 - السهر على تنفيذ البرامج الهادفة إلى التنمية الجماعية التساهمية،
 - ترقية نشاطات توعية المواطنين من أجل مكافحة الفقر والهشاشة والإقصاء وتنظيمها،
 - ضمان التنسيق بين القطاعات في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء،
 - المشاركة في ترقية النشاطات الاجتماعية والتضامنية لصالح الجالية الوطنية بالخارج،
 - تشجيع مشاركة الحركة الجمعوية في النشاطات التي يقوم بها القطاع في المجال الاجتماعي والإنساني.
- وبالرغم من ذلك لم تفلح هذه الإمكانيات في حل المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها جل فئات المجتمع إذا يغلب على تسييرها التسيير المركزي وغياب الرقابة مما والمرافقة والمتابعة.

3-3- ثقافة المقاوالاتية في الجزائر:

إن تنمية المقاوالاتية الاجتماعية في الجزائر يعتبر تحديا كبيرا في جانبه الثقافي بسبب العديد من العوامل يمكن إجمالها في ما يلي:

3-3-1- **مستوى التوجه المقاوالاتي لدى الشباب** الذي لا يزال ضعيفا بسبب عدة تراكمات ثقافية وعلى رأسها النظام الاقتصادي المطبق بعد الاستقلال والذي كان مبني على التخطيط المركزي وأن المقاول الوحيد هو الدولة بينما يعمل الأفراد كموظفين لدى المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى الهدف الأساسي للمقاوالاتية الاجتماعية التي تقوم على خدمة المجتمع وليس على تحقيق العوائد المالية الشخصية وهو ما لا يتماشى مع مصلحة العديد من الناس.

3-3-2- **النظام التعميمي في الجزائر:** والذي يعتبر من المعوق الأساسية لتنمية المقاوالاتية الاجتماعية، خاصة في ظل عدم اهتمام الدولة والمؤسسات التعميمية بتشجيع الشباب وتنمية قدراتهم الإبداعية منذ الصغر ليتمكنوا من صناعة مستقبلهم بأنفسهم دون الانتظار لمدخول تحت رعاية الدولة والوظيفة الحكومية.

مناخ الأعمال في الجزائر: يعتبر مناخ الأعمال من بين أهم أسباب ضعف النشاط المقاوالاتي في الجزائر، فوفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي " Doing Business Report " لسنة 2019 احتلت الجزائر المرتبة 157 من إجمالي 190 دولة (البنك الدولي، 2019)، فنجد أن البيروقراطية الإدارية هي أهم ما يميز النشاط الاقتصادي، إذ أن استخراج التراخيص المختلفة يستغرق مدة طويلة مما يعرقل المقولين في إنجاز مشاريعهم، بالإضافة إلى غياب المعلومة الاقتصادية.

3-3-3- **ضعف الترويج للمقاوالاتية:** إن تنمية ثقافة المقاوالاتية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا في وجود إستراتيجية وطنية يتدخل فيها مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعية والسياسيين من خلال قوانين

محفزة، خطاب سياسي داعم، مستبقات وجوائز وترويج من خلال وسائل الإعلام، تنسيق الجهود بين المصالح الحكومية، نظام تعليمي محفز، تمويل وهيئات دعم ومرافقة، تقييم ومتابعة...

3-4 - إشكالية التمويل:

يمثل تمويل إنشاء وتنمية المؤسسات الاجتماعية تحدياً مهماً كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الكلاسيكية، بالرغم من وجود عدة مصادر يمكن من خلالها تمويل المؤسسات الاجتماعية، على سبيل المثال المنح والاعتماد، المساهمات الخيرية، الاستثمارات المتعلقة ببرامج محددة، ومع ذلك، فإن نوع التمويل الذي تحصل عليه المشاريع الاجتماعية يعتمد في كثير من الأحيان على مجموعة من العوامل من بينها درجة نضجها، سمعتها، هيكلها القانوني وتوافر سوق رأس المال للمؤسسات غير هادفة للربح، كما أن نمو هذه المؤسسات في كثير من الأحيان يعوقها نقص الأموال أو صعوبة الوصول إلي ممولي الاقتصاد "الكلاسيكي"، وهذا ما يقلق أصحاب المشاريع الاجتماعية، خاصة وأنهم يتنافسون كذلك مع المؤسسات الكلاسيكية الربحية في الوصول لهذه الأموال.

وبالرغم من توفر الموارد المالية لتمويل المؤسسات الاجتماعية في الجزائر إلا أن هناك تعقيدات كبيرة في آليات التمويل بسبب البيروقراطية وضعف الرقابة والمتابعة.

3-5 - التدريب:

بالإضافة إلى المال، يجب أن يكون رأس المال البشري قادراً على تلبية الطموحات الكبيرة للمقاولاتية الاجتماعية: يجب أن يكون المقاولون الاجتماعيون لديهم المهارات والفنية التي يمتلكها مسيرو المؤسسات الربحية، مع إتقانهم للمجال الاجتماعي في نفس الوقت.

إن انتقال المؤسسات الاجتماعية من مرحلة الإنشاء إلى رحلة الاستمرار والنمو لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود رأسمال بشري قادر على تحقيق هذا الهدف من خلال الجمع بين الكفاءات المتعلقة بالإدارة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسات.

في الجزائر لا توجد هناك هيئات أو مراكز متخصصة تهتم بالتكوين في مجال العمل الاجتماعي بالرغم من بعض المبادرات الحالية في إطار بعض البرامج الدولية المهمة بالمقاولاتية الاجتماعية.

- خاتمة: نتائج الدراسة والتوصيات

تعد المقاولاتية الاجتماعية الحل لرفع تحديات التنمية المستدامة، والتي تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة في استخدام الموارد الطبيعية باستدامة فعالة قادرة على حفظ الموارد للأجيال القادمة، حيث أن حضارات

الأمم أصبحت تقاس بمستوى دخل الفرد بعيداً عن تنمية خصائصه ومزاياه وإسهاماته الإنسانية (حازم العبيدي، 2019/12/30).

وعليه يجب على أصحاب القرار وضع إستراتيجية شاملة يساهم فيها مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من أجل النهوض بتنمية النشاط المقاوлатي في الجزائر خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تتميز بكثرة الحاجيات الاجتماعية مما يزيد من فرص الأعمال في هذا المجال بالإضافة إلى توفر الموارد المالية، وبالتالي يبقى التركيز على تنمية ثقافة العمل، توفير القوانين المشجع، تدريب الكفاءات، المرافقة والمراقبة والرقابة للوصول إلى مؤسسات اجتماعية مستدامة قادرة على المساهم في التنمية.

وعلى هذا الأساس يمكن للمقاولين الاجتماعيين الجمع بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال القيام بأعمال اجتماعية وتجارية على حد سواء، إي القيام بأنشطة مقاوالاتية ربحية ترتكز على حل المشكلات الاجتماعية وبالتالي الاهتمام بتنمية المجتمع والاستفادة من الأرباح والمساهمة في امتصاص البطالة وزيادة الدخل الفردي للعاملين فيها والمساهمة في الدخل الوطني.

وعليه نوصي بضرورة:

- 1- إدماج التنمية الاجتماعية في المشروعات بطريقة أكثر شمولية وكفاءة عن طريق؛ تحسين أساليب البحث، وبناء القدرات، والشراكات.
- 2- تنمية ثقافة العمل الحر والعمل الاجتماعي من أجل تحقيق التنمية الشاملة، بحيث تتحقق على نحو متساو، الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل.
- 3- تبني ثقافة المجتمع ورأس المال بتشجيع الحصول على الموارد التطوعية، والتمويل الحكومي، والتبرعات العينية لتمكين المؤسسات الناشئة وإشاعة التماسك المجتمعي.
- 4- تطوير برامج التدريب وتنمية المهارات القيادية لأصحاب المشاريع الاجتماعية الريادية.
- 5- تشجيع المبادرة الاجتماعية كطريقة لتحديد وإحداث تغيير اجتماعي محتمل، من خلال مزيج من التدخل الحكومي والمقاوالاتية التجارية الخالصة.

- قائمة المصادر والمراجع:

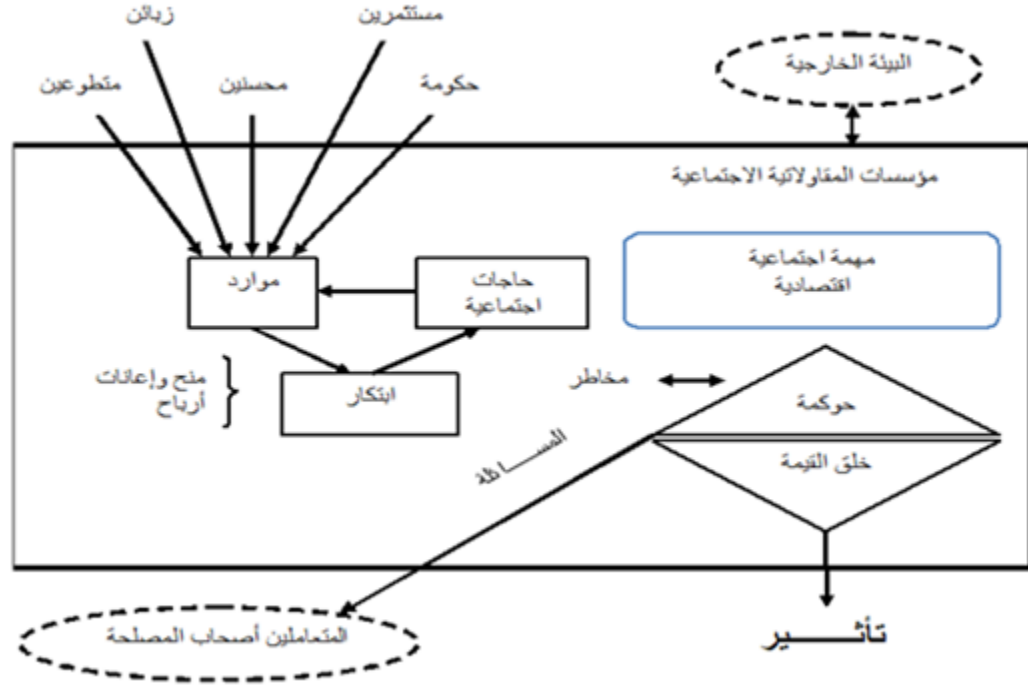
1- ابن سعيد، لانا بنت حسن بن سعد، *المقاوالاتية الاجتماعية وموقف الخدمة الاجتماعية منها*، مجلة الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية-الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ع2014، 8، ص73-100، على الرابط: <http://search.mandumah.com/Record/884190>.

2- البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال "Doing Business" 2019، على الرابط: <https://arabic.doingbusiness.org>.

- 3- حازم العبيدي، **المقاولاتية الاجتماعية: استدامة فعالة للتنمية الاجتماعية**، موقع حاضنة اعمال ألف ستارت أب، 2020/01/08، على الرابط: <https://www.alefstartup.com/blog/2019/01/08/ريادة-الاعمال-الاجتماعية-استدامة-فعالة-للتنمية-الاجتماعية>، تمت المعاينة بتاريخ 2019/12/30.
- 4- محمد، محمد جابر عباس، **المقاولاتية الاجتماعية كأحد الآليات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية : دراسة مطبقة على رواد الأعمال الاجتماعية بمدينة أسوان**، مجلة الخدمة الاجتماعية ع57، ج6، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ص339-384، 2017، على الرابط: <http://search.mandumah.com/Record/864446>.
- 5- منظمة العمل العربية، **البند الثامن: المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص**، مؤتمر العمل العربي؛ الدورة الخامسة والأربعون، القاهرة، 8-15 أبريل 2018، ص 09.
- 6- موقع وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المجتمع على الرابط التالي: https://msnfcf.gov.dz/?p=mission_dass_w بتاريخ 2020/01/03.
- 7- ASLI AMINA, EL IDRISSE SLITINE ABDELALI, **L'entrepreneuriat social au Maroc, Perception et pistes de développement**, Revue Marocaine de Recherche en Management et Marketing N°8, Juillet-Décembre 2013.
- 8- Brouard, Larivet, et Sakka (2010), **ENTREPRENEURIAT SOCIAL ET PARTICIPATION CITOYENNE**, Canadian Journal of Nonprofit and Social Economy Research Revue canadienne de recherche sur les OSBL et l'économie sociale, Vol. 1, No 1 Automne / Fall 2010, 46 – 64.
- 9- François Brouard, Sophie Larivet et Ouafa Sakk, **DÉFIS ET ACTIONS POUR DÉVELOPPER L'ENTREPRENEURIAT SOCIAL**, La Revue des Sciences de Gestion, Direction et Gestion 2012/3 n° 255-256 | pages 17 à 22, <https://www.cairn.info/revue-des-sciences-de-gestion-2012-3-page-17.htm>
- 10- SOPHIE BACQ, PROF. FRANK JANSSEN, **Définition de l'entrepreneuriat social: Revue de la littérature selon les critères géographique et thématique**, Center for Research in Entrepreneurial Change and Innovative Strategies (CRECIS), Louvain School of Management, Université catholique de Louvain, 1, Place des Doyens 1348 Louvain-la-Neuve Belgique.

الملاحق:

(الملحق رقم 1): النموذج التصوري للمقاولاتية الاجتماعية



Brouard, Larivet, et Sakka (2010)

(الملحق رقم 2): مقارنة بين المشاريع التقليدية والاجتماعية

المعيار	المؤسسات الكلاسيكية	المؤسسات الاجتماعية
فكرة البدء	تصميم المنتج / الخدمة من أجل تلبية الاحتياجات المربحة	إجراء تغيير اجتماعي من أجل تلبية الاحتياجات غير الملباة
الغرض	اقتصادي	اجتماعي وبيئي
منطق	التنافس	الشراكة والتكامل و ربما تنافسية
الشكل القانوني	ملكية فردية، شركة	جمعية تعاونية، متبادلة، الأساس، الشركة، الخ
موارد بشرية	الموظفون	موظفون، متطوعون ومتعاونون
التمويل	الأسهم والديون الدعم	الإنصاف ، والمنح ، والتبرعات ، الديون ، وإعادة استثمار الأرباح
معايير لأداء	الربح	الأثر الاجتماعي، الجدوى الاقتصادية

المصدر: (2013) ASLI AMINA, EL IDRISSE SLITINE ABDELALI

(الملحق رقم 3): الفرق بين المقاول الاجتماعي والمقاول الاقتصادي

المقاول الاقتصادي	المقاول الاجتماعي	
مهارات وطاقة شخصية	خبرات الجماعية	نقاط قوته
عوائد مالية	تنمية القدرات	تركيزه على
المدى القصير	المدى الطويل	المنظور الزمني
غير محدد	محدد حسب الرؤية	نطاق المنتجات والخدمات
الأرباح هي الغاية	الأرباح تعتبر وسيلة	الأرباح
توزع على المساهمين	يعاد استثمارها	
الأصول الشخصية والمستثمرين	أصول المنظمة، الصمعة والثقة	المخاطر
جعل المنظمة مسئولة عن مصيره بدلا من الاعتماد على المالك	جعل المنظمة غير مرتبطة بالمانحين	الاستقلالية

المصدر : Brouard, Larivet, et Sakka (2010)